

## أولاً: الأهداف الوطنية

تسعى الدائرة إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية الآتية:

١. تطوير الاقتصاد الوطني ليكون مزدهراً ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والعالمية.
٢. تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة على الصعيدين المركزي والمحلي.

## ثانياً: المحور الوطني

الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي ووزارة المالية/دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

## ثالثاً: رؤية واستراتيجية الأردن ٢٠٢٥

### الاستقرار الإقتصادي الكلي: الأولوية الاستراتيجية

#### ١) تعزيز ادارة الإيرادات الضريبية وتحسين عملية التحصيل.

- مراجعة التشريعات الحكومية المتعلقة بالإيرادات، ومنها التشريعات الضريبية، بما يحقق مزيداً من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية وتعزيز الإيرادات الحكومية.
- تعزيز قدرات الدوائر الضريبية، بما فيها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وبخاصة فيما يتعلق بالتفتيش الضريبي والضرائب على الشركات والمبيعات.
- تفعيل آليات تحصيل المتأخرات المتركمة المستحقة للحكومة على مختلف الجهات.
- إجراء تقييم دوري لبيان أثر القرارات بتعزيز الإيرادات وأثر تعديل القوانين الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية .
- تحسين بيانات ضريبة الدخل على مستوى الأسرة عن طريق الزام جميع الأسر الأردنية بإيداع إقرار ضريبي سنوي حتى لو كان دخل الأسرة قد أعفي من ضريبة الدخل .

#### ٢) توسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية لتحصيل الإيرادات.

- توسيع استخدام التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في تحصيل الإيرادات العامة بهدف تسهيل إجراءات التحصيل مثل نظام المدفوعات الوطني والتسديد من خلال البطاقات الإلكترونية .
- توسيع قاعدة مستخدمي الشبكة الإلكترونية والتحول نحو تقديم الخدمات إلكترونياً.
- تطبيق نظام الماسح الدولي (باردكود ) في تحصيل القسائم المالية .

#### ٣) الحد من الإعفاءات وتشديد أحكام الإعفاء.

- الحد من الإعفاءات الضريبية ووضع شروط واضحة لها .
- إعلان قرارات الإعفاء الصادرة عن مجلس الوزراء والأسباب وراء المنح .

## أهداف وزارة المالية الاستراتيجية

١. النهوض بآليات رسم السياسة المالية
٢. تحسين كفاءة الرقابة وإدارة الموارد المالية بفاعلية
٣. الارتقاء بمبادئ الإفصاح والشفافية
٤. تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمؤسسات المستفيدة من خدمات الوزارة
٥. تعزيز القدرات البشرية والمعرفية لدى موظفي الوزارة

## رابعاً: برامج الحكومة للتحفيز الاقتصادي ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤

وتتضمن ضبط نسبة عجز الموازنة العامة والدين العام ضمن المستويات الآمنة من خلال:

- ١- ضبط نسبة عجز الموازنة العامة والدين العام ضمن المستويات الآمنة وتحقيق الهدف المنشود في قانون الموازنة العامة بكفاءة وفاعلية من خلال تطوير التنبؤ بالإيرادات ووضع بيانات مقدرة دقيقة لرفع كفاءة التحصيل والحد من الديون.
  - تنفيذ مجموعة من التحسينات في تطوير الأداء المؤسسي من خلال تبسيط إجراءات وتطوير الخدمات الضريبية والحد من التهرب الضريبي، ومكافحة غسل الأموال وكذلك تقليل تكلفة الامتثال الضريبي على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرات القطاعات الاقتصادية الواعدة والرائدة وتحفيزها مما ينعكس ايجاباً على تحسين إدارة الضرائب.
- ٢- المساهمة الفاعلة في رفع كفاءة القطاع العام والعاملين فيه لتقديم مستوى افضل من الخدمات
  - تطوير وتمكين الموارد البشرية من خلال تنفيذ استراتيجية تدريب مناسبة.
  - تمكين المرأة من خلال تحليل واقع المرأة بالدائرة وتمكينها وزيادة دورها القيادي.
  - تطوير وحدات تقييم الأداء المؤسسي من خلال تفعيل قسم التطوير وتقييم الأداء.
  - تجذير الثقافة المؤسسية والرقابة على مدونة قواعد السلوك الوظيفي وبناء ثقافة مؤسسية.
  - دعم الابداع والتميز ومحاسبة المقصرين ومسائلته من خلال مراجعة وتطوير جوائز التميز الوظيفي وتفعيل نشاط ادارة المعرفة والثقافة الضريبية.

## خامساً: أهداف الدائرة الاستراتيجية

١. ادارة وتنظيم العمل الضريبي لضمان رfd الخزينة بالإيرادات التي تمكنها من خدمة المواطن وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
٢. تحقيق أعلى مستويات الالتزام الطوعي والامتثال الضريبي وتطبيق التشريعات والاجراءات الضريبية بطريقة كفؤة وفاعلة.
٣. تعزيز ثقة المكلفين بالخدمات الضريبية الالكترونية التي تقدمها الدائرة وفق أحدث النظم التكنولوجية وتلبية احتياجات اصحاب العلاقة من خلال ضمان تطبيق مفاهيم الحوكمة الرشيدة.
٤. ادارة وتطوير الكفاءات البشرية وترسيخ ثقافة الابداع والابتكار والتميز المؤسسي في بيئة العمل وتطوير البنية التحتية للدائرة.